

كلمة المدير العام



أ. أندرياس أفاغوستي
المدير العام

حجم تلك التحديات إلا أنني أرى أن القطاع والهيئة قد أنجزا تقدماً ملفتاً.

ويتحتم علينا في هذه المرحلة أن ننتقل من مرحلة البداية والتهيئة إلى مرحلة البناء وتطوير القطاع والتخطيط المستقبلي، حيث يمكن اعتبار هذه المرحلة على أنها نهاية البداية (إن صح التعبير). ويبقى هدفنا الأساسي كما هو بأن نبني قطاع اتصالات يتميز بالتنافسية، ويشجع على الإبداع ويعمل على النمو الاقتصادي، ويقدم في الوقت ذاته خدمات ذات مستوى عالمي لسكان مملكة البحرين، آخذين في الاعتبار أن المنافسة يجب أن تكون شريفة وغير منحازة، وأن يكون المستهلك على اطلاع بمجريات الأمور في ظل شفافية عالية، وأن تُوفّر له الحماية متى ما احتاج لذلك.

إن هذا يتطلب منا أن نتأكد باستمرار من أن أولويات الهيئة وإجراءاتها تواكب التطور المنشود للمرحلة القادمة، فنحن نسأل أنفسنا باستمرار إن كنا نؤدي عملنا بفعالية تلبي متطلبات المستهلك ومزودي الخدمة على أفضل وجه أم لا؟ حيث أننا مازلنا في المراحل الأولى من تحرير القطاع في المملكة ولا زالت شركة بتلكو تهيمن على معظم أقسام السوق، الأمر الذي يتطلب الموازنة بين

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم مجدداً من خلال التقرير السنوي لهيئة تنظيم الاتصالات في مملكة البحرين. حيث يصدر هذا التقرير السنوي الثالث ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من تطورنا كهيئة بشكل خاص وتطور قطاع الاتصالات في المملكة بشكل عام.

أود بهذه المناسبة أن أشير إلى أنه لم يكن من الممكن لنا أن نصل لهذه المرحلة المتقدمة بدون الدعم المتواصل الذي نلقاه من مجلس الإدارة بقيادة الدكتور محمد بن جاسم الغتم. كما أنه لا يمكن لنا أن ننسى الجهود المتواصلة لمنتسبي الهيئة البالغ عددهم ١٨ موظفاً والذين يشكلون فريقاً مخلصاً هو من أهم عناصر نجاح الهيئة، ولا يسعني في هذا الصدد إلا أن أوجه شكري وتقديري لمجلس الإدارة الموقر وموظفي الهيئة الكرام على مساهماتهم الجليلة والفعالة في كل إنجاز حققته الهيئة خلال العام.

لقد قامت الهيئة بتحقيق الأهداف الأولية في تحرير قطاع الاتصالات بالكامل في عام ٢٠٠٤، أما في عام ٢٠٠٥ فقد جرى العمل بتركيز على ترسيخ المقومات الأساسية لبناء سوق تنافسية في المملكة. وقد كان عاماً حافلاً بالتحديات للهيئة، ولشركة بتلكو بالتحديد (كونها المشغل المحتكر سابقاً)، وللمشغلين الجدد وبالطبع للمستهلكين. ورغم

كما أشادت اللجنة بالخطوات التي اتخذتها الهيئة لخلق روابط من التعاون مع المنظمات ذات العلاقة في قطاع الاتصالات إقليمياً ودولياً، وشهد العام ٢٠٠٥ مواصلة في تقوية روابط التعاون حيث قمنا من بين عدة أمور أخرى باستضافة ورشة عمل للاتحاد الدولي للاتصالات، وشاركنا في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بهيئات التنظيم، بالإضافة إلى المشاركة في عدد من المؤتمرات العالمية.

وعلى الصعيد المحلي اتخذنا عدداً من الخطوات المهمة على طريق حماية المستهلك، ولعلنا نذكر منها خدمة الاختيار المسبق للناقل، حيث تمكنا من إصدار قواعد الممارسة لخدمة الاختيار المسبق للناقل والتي كان لجهود المجموعة الاستشارية للمستهلك أهم الأثر في إصدارها. وعلى صعيد آخر تمكنا من التأكد في نهاية السنة بأن مستوى الإشاعات الناجمة عن محطات إرسال الهواتف المتقلة هي ضمن المستوى الموصى به عالمياً.

ومع نهاية العام كنا قد بدأنا الاستعدادات لاستضافة المنتدى الثاني لتطوير الهيئة، ونحن على ثقة بأن اللجنة الاستشارية ستلاحظ التقدم الذي تمكنا من إنجازه خلال العام. هذا وسوف تبقى الهيئة ماضية في طريقها لجعل مملكة البحرين مركزاً عالمياً للاتصالات في المنطقة، حيث تتوفر أفضل الخدمات وبأعلى مستويات الجودة. ولعله من المناسب أن نُعنون هذه السنة، بسنة المضي قدماً في طريق التطور للاتصالات في المملكة، حيث كانت السنة التي قبلها مرحلة تطور شامل للقطاع.



أ. أندرياس أفاغوستي

تسهيل عملية الدخول إلى السوق بالنسبة للمشغلين الجدد وتوفير الحماية اللازمة للمنافسة ككل، وأيضاً بين تخفيف المتطلبات التنظيمية وحماية المستهلك.

ولهذه الأسباب بدأنا العام ٢٠٠٥ بزيارة قام بها ثلاثة من الخبراء في مجال تنظيم الاتصالات لهم مكانتهم البارزة على المستوى العالمي، وهم البروفيسور مارتن كيف والسيد كريستوفر رايت وكلاهما من المملكة المتحدة إضافة إلى السيد إيان مارتن من استراليا. وقد شكل هؤلاء الخبراء اللجنة الاستشارية المستقلة لمنتدى تطوير هيئة تنظيم الاتصالات لعام ٢٠٠٥ التي أوكلت إليها مهمة مراجعة أدائنا ورفع التوصيات اللازمة حول الأمور التي تحتاج إلى تطوير. وقد التقت اللجنة الاستشارية مع مختلف الجهات ذات العلاقة سواء المشغلين المرخص لهم أو ممثلين عن المستهلك كما أنها التقت الجهات الحكومية و غرفة تجارة وصناعة البحرين و بالطبع هيئة تنظيم الاتصالات. وقد تمت جميع هذه اللقاءات بصورة مستقلة وبدون حضور الهيئة، وذلك بهدف منح كافة الأطراف الحرية في التعبير عن مرئياتهم وملاحظاتهم.

وفي شهر مارس ٢٠٠٥ تم نشر التقرير الكامل للجنة الاستشارية، والذي احتوى على مرئيات قيمة فيما يخص عمل الهيئة، حيث أشادت اللجنة الاستشارية بالتقدم الذي أحرزته الهيئة وأسلوب الشفافية وعدم الانحياز الذي انتهجته منذ تأسيسها. بالإضافة إلى ذلك فقد سلط تقريرها الضوء على الأمور ذات الأولوية والتي تحتاج الهيئة إلى معالجتها، مثل وجوب الإسراع في حل المسائل المتعلقة بالنفاذ، والربط البيني للمشغلين الجدد، وتوضيح مدى توفر الطيف الترددي، والتركيز على حل المنازعات، بالإضافة إلى دراسة ضوابط التعرف.

وقد قمنا بالفعل بتضمين هذه الأولويات في أول خطة عمل للهيئة على شكل مشاريع والتي تم إصدارها بعد عملية استشارة عامة تزامناً مع نشر تقرير اللجنة الاستشارية، ومع نهاية العام كنا قد أنجزنا قسماً لا بأس به من هذه المشاريع التي تم تصنيفها كمشاريع ذات أولوية من قبل اللجنة الاستشارية.